إبادتنا

ملخّص تنفيذي

בצלם
B'TSELEM
بتسيلم

تموز 2025

منذ تشرين الأول 2023، غيرت إسرائيل سياستها تجاه الفلسطينيين بشكل جذري. في أعقاب هجوم حماس في 7 تشرين الأول 2023، شنّت إسرائيل عمليّة عسكرية مكثفة في قطاع غزة، لا تزال مستمرة منذ أكثر من 21 شهرًا. يشمل هذا الهجوم على سكان قطاع غزة القتل الجماعي وخلق ظروف معيشية كارثية تؤدي إلى أعداد هائلة من الوفيات؛ إلحاق الأضرار، الجسدية أو النفسية، الجسيمة بجميع سكان قطاع غزة؛ تدمير البنى التحتية والمقوّمات الحياتية على نطاق واسع؛ تدمير النسيج الاجتماعي والمؤسسات والمواقع الثقافية والتعليمية الفلسطينية؛ الاعتقالات الجماعية والتنكيل بالأسرى الفلسطينيين في السجون التي تحولت إلى معسكرات تعذيب لآلاف الفلسطينيين المحتجَزين دون محاكمة؛ التهجير القسري الجماعي، بما في ذلك محاولات التطهير العرقي وجعل التطهير العرقي لسكان القطاع أحد أهداف الحرب الرسمية؛ الهجوم على الهوية الفلسطينية، والمتمثل في التدمير المتعمد لمخيمات اللاجئين ومحاولة إلحاق ضرر جسيم بـوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا). وتشمل نتائج هذا الهجوم الشامل على قطاع غزة إلحاق أضرار جسيمة، بعضها على الأقل غير قابل للإصلاح، بأكثر من مليونيّ فلسطيني يعيشون في قطاع غزة، كجزء من أبناء الشعب الفلسطيني.

إنّ التمعّن في السّياسة الإسرائيليّة في قطاع غزة وتقصّي نتائجها المروّعة - على خلفيّة تصريحات كبار المسؤولين السياسيّين والعسكريّين الإسرائيليّين حول هدف هذا الهجوم - يقودانا إلى استنتاج قطعيّ بأنّ إسرائيل تعمل بشكل منسّق وانطلاقًا من نوايا واضحة من اجل تدمير المجتمع الفلسطيني في قطاع غزة. أيْ أنّ إسرائيل تنفذ إبادة جماعيّة ضدّ الفلسطينيّين سكّان قطاع غزّة.

يصف المُصطلح "جينوسايْد" (إبادة جماعيّة) ظاهرة اجتماعيّة - تاريخيّة - سياسيّة كانت موجودة على امتداد التاريخ البشريّ منذ التوقيع على اتفاقيّة الأمم المتحدة لمنع جريمة الإبادة الجماعيّة والمعاقبة عليها في العام 1948 (دخلت حيّز التنفيذ في العام 1951)، أطلق المصطلح "إبادة جماعيّة" على جريمة فادحة للغاية في نظر القانون الدوليّ، تشمل أفعالاً تُرتكب عمدًا بنيّة تدمير جماعة قوميّة أو إثنيّة أو عرقيّة أو دينيّة، كلّها أو جزء منها. تجري الإبادة الجماعيّة عبر مُمارسات مختلفة، تُنفّذ بالتوازي، في آنٍ واحد وعلى امتداد فترة من الزّمن، بينما يكون القتل الفعليّ الجماعيّ واحداً منها فقط. كما أن تدمير ظروف المعيشة، في إطار مُعسكرات أو مناطق تركيز في بعض الأحيان، السعي المنهجي لمنع الولادة، العُنف الجنسيّ على نطاق واسع ضدّ أعضاء المجموعة أو الترحيل الجماعيّ يمكن أن تشكّل - وقد شكّلت على مرّ التاريخ - وسائل تستخدمها دولة أو سلطة حاكمة بهدف تدمير جماعات إثنيّة وقوميّة ودينيّة وعرقيّة وغيرها. لا يمكن تبرير الإبادة الجماعيّة تحت أيّ ظرف، لا من الناحية الأخلاقية ولا من الناحية القانونية، ولا حتى في إطار الدّفاع عن النفس.

تحدث الإبادة الجماعيّة دائماً ضمن سياق: ثمة ظروف تُتيح ارتكابها، أحداث تحفّزها وأيديولوجية توجّهها. ينبغي فهم الهجوم الحاليّ الذي يستهدف الفلسطينيّين، في قطاع غزّة والفلسطينيّين بشكل عام، على خلفيّة أكثر من سبعين عامًا من نظام حُكم قمعيّ عنيف وتمييزيّ تفرضه إسرائيل على الفلسطينيّين جميعًا- وبشكله الأكثر تطرّفًا، على الفلسطينيّين في قطاع غزّة. منذ قيام دولة إسرائيل، عمِل نظام الفصل العنصري (الأبارتهايد) والاحتلال، بشكل منهجيّ، على مأسَسة وتفعيل آليات للسيطرة العنيفة، الهندسة الديمُغرافية، التمييز وتفكيك الشعب الفلسطيني ككيان جماعي. هذه الأسس النظامية هي التي مكّنت إسرائيل من شن هجوم الإبادة الجماعية على الفلسطينيين، فور هجوم حماس في 7 تشرين الأول 2023 مباشرة. سنركّز في هذا التقرير على ثلاث سِمات: نظام الأبارتهايد الذي يشمل الفصل والهندسة الديمُغرافيّة والتطهير العرقي؛ العُنف المنهجي والمنظوميّ ضدّ الفلسطينيّين، والذي يتمتع مرتكبوه بحصانة فعليّة على أرض الواقع؛ ونزع الصفات الإنسانية للفلسطينيين واعتبارهم تهديد أمنيّ - وُجوديّ للإسرائيليّين.

يمكن أن تستمرّ مثل هذه الظروف لفترة طويلة من الزمن دون أن تؤدّي إلى عُدوان إباديّ. في أحيان كثيرة، قد يكون وُقوع حدث عنيف يولّد وعياً بوجود تهديد وُجوديّ لدى جماعة المنفّذين بمثابة الحافز الذي يدفع النظام الحاكم إلى تنفيذ إبادة جماعيّة. وقد شكّل هُجوم حماس ومنظّمات فلسطينيّة مسلّحة أخرى في 7 تشرين الأول 2023 حدثاً محركًا ومُحفّزًا من هذا النوع. ذاك الهُجوم الإجراميّ، الذي استهدف المدنيّين في معظمه، تضمّن جرائم حرب كثيرة، وجرائم ضدّ الإنسانيّة أيضًا، على ما يبدو. لقد أودى الهُجوم بحياة 1,218 إسرائيليّاً ومقيمًا أجنبيّاً، بضمنهم 882 من المدنيّين. لقد ارتُكبت خلال الهُجوم أعمال عُنف كثيرة وقاسية، بما في ذلك عُنف جنسيّ، وأسفر ذلك عن جرح عشرات الآلاف واختطاف 252 شخصًا، معظمهم مدنيّون بضمنهم نساء ومُسنّون وأطفال - أصغرُهم طفل يبلغ من العُمر 9 أشهُر، قُتل مع أمّه وأخيه البالغ من العُمر ثلاث سنوات. بالنسبة إلى الإسرائيليّين، ولّد الهُجوم بحدّ ذاته، على نطاقه ونتائجه، مخاوف ومشاعر بوجود تهديد وُجوديّ زعزعت المجتمع الإسرائيليّ وأحدثت فيه تحوّلات اجتماعيّة وسياسيّة عميقة شكّلت القوّة المُحرّكة لتغيير السياسة الإسرائيليّة تجاه الفلسطينيّين في قطاع غزّة: من القمع والسيطرة إلى التدمير والإبادة.

لا يمكن عزل الهجوم على الفلسطينيّين في قطاع غزّة عن العُنف المُتزايد الذي يُمارسه النظام نفسه بدرجات مُتفاوتة وأشكال مُتعدّدة ضدّ الفلسطينيّين في الضفة الغربيّة، بما في ذلك شرقيّ القدس، وفي داخل إسرائيل. كما في قطاع غزّة، كذلك في المناطق الأخرى تُرتكب جرائم قاتلة ضدّ الفلسطينيّين دون أن تجري محاسبة مُرتكبيها. العُنف والتدمير في هذه المناطق آخذ في التصاعُد مع مرور الوقت في غياب جهاز داخليّ أو دوليّ يعمل بشكل فعّال على وقفهما. نتيجة لذلك، تُصبح هذه الجرائم عاديّة في نظر الجنود والقادة العسكريّين والقادة السياسيّين والإعلاميّين والجمهور الإسرائيليّ عموماً. **إننا نحذّر من خطر واضح وفوريّ بأنّ الإبادة الجماعيّة لن تقتصر على قطاع غزّة وأن تُطبَّق الإجراءات والتوجهات التي تكمن في أساسها على مناطق أخرى.**

بتسيلم هي منظمة حقوق إنسان إسرائيلية تعمل في مجال توثيق وبحث الانتهاكات ضد الفلسطينيين تحت نظام الفصل العنصري (الأبارتهايد) والاحتلال الإسرائيلي. باسم واجب الدفاع عن بني البشر وحياتهم وكرامتهم وحقوقهم الفردية والجماعيّة، تعمل بتسيلم منذ أكثر من 35 عامًا على كشف الانتهاكات الإسرائيلية المنهجية لحقوق الإنسان الخاصة بالفلسطينيين.

كمنظمة حقوق إنسان تعمل على وقف ومنع العنف النظامي والمؤسَّسي واسع النطاق والمنهجي ضد الفلسطينيين، نعتبر أنفسنا ملزمين بتحليل انتهاكات حقوق الإنسان التي تُرتكب على الأرض في سياقها وفي ضوء إطار النظام الذي يرتكبها، وكذلك المنطق السياسي الذي يوجهها.

في حوزتنا إفادات مباشرة وتوثيق لمئات الأحداث، من مختلف الأنواع، تم فيها ممارسة عنف شديد التطرف وغير مسبوق ضد السكان المدنيين الفلسطينيين في مختلف أنحاء المنطقة التي تسيطر عليها إسرائيل. ولدينا أيضًا تصريحات متكررة صدرت عن كبار المسؤولين في الجهازين السياسي والعسكري تعرض بالتفصيل السياسة المتّبعة تجاه الفلسطينيين على أرض الواقع. على مدى أشهر، تراكمت أدلة وقرائن لا حصر لها بشأن تداعيات ونتائج السياسة الإسرائيلية الحالية، تشير إلى عمق السيرورة المروّعة التي تمر بها المنظومة الإسرائيلية بأسرها في تعاملها مع الفلسطينيين.

في بتسيلم، يعمل إسرائيليون- يهود وفلسطينيون من سكان قطاع غزة والضفة الغربية بما في ذلك شرقيّ القدس وإسرائيل جنباً إلى جنب، انطلاقًا من رؤية مشتركة تعتبر الدفاع عن حقوق الإنسان واجبًا أخلاقيًا إنسانيًا أساسيًا. نحن جميعًا نعيش تحت نظام الفصل العنصري (أبارتهايد) التمييزي، صنّف بعضنا كرعايا يتمتعون بامتيازات لمجرد كوننا يهودًا، وبعضنا الآخر كبشر لا يستحقون أية حماية لمجرد كوننا فلسطينيين. نحن نناضل معًا حتى نتمكن جميعًا من العيش في الحيز الواقع بين البحر الأبيض المتوسط ونهر الأردن دون تمييز أو قمع عنيف أو إبادة.

في الوقت الذي تُكتب فيه هذه السطور، تشتد ضراوة الهجوم الوحشي الذي تشنه إسرائيل ضد الفلسطينيين. ما كان لروتين القتل والدمار في قطاع غزة، وكذلك التهجير القسريّ لعشرات الآلاف من الأشخاص في الضفة الغربية، أن يصبح ممكنًا لولا التقاعس الذي أبداه المجتمع الدولي حيال الخطورة والنطاق، اللذين لا يمكن تصوّرهما، للجرائم التي يجري تنفيذها. رغم أن معظم هذه الجرائم تم توثيقها ونشرها طيلة أشهر الحرب، ولكن ليس فقط أنّ قادة العديد من الدول، وعلى رأسها الدول الأوروبية والولايات المتحدة، أحجموا عن اتخاذ أية إجراءات فعّالة لوقف الإبادة، بل ساهموا في استمرارها أيضًا: سواء من خلال تصريحات تدعم العملية الإسرائيلية، أو من خلال الدعم الفعلي النشط الذي شمل، من بين أمور أخرى، شحنات الأسلحة والذخيرة.

بصفتنا أبناء وبنات هذا المكان وكنشطاء في مجال حقوق الإنسان، نعتبر أنفسنا ملزَمين بالإدلاء بإفادتنا حول حقيقة الأوضاع كما وثّقناها وحقّقنا فيها، نحن وهيئات أخرى عديدة، بتسمية الواقع الذي نشهده ونعيش فيه باسمه الحقيقي، بالحديث عنه وبالوقوف إلى جانب الضحايا.

يستدعي إدراك حقيقة أن النظام الإسرائيلي يرتكب إبادة جماعيّة في قطاع غزة والخوف الشديد من امتدادها إلى مناطق أخرى يعيش فيها فلسطينيون تحت النظام الإسرائيلي، تحركًا عاجلاً وواضحًا من جانب الجمهور الإسرائيلي والمجتمع الدولي واستخدام كل الوسائل الممكنة بموجب القانون الدولي لوقف الإبادة الجماعيّة الإسرائيلية بحق الفلسطينيين.

بموجب القانون الإسرائيلي، نشير إلى أنّ أكثر من 50% من مصادر تمويل "بتسيلم" خلال العام الماضي كانت من كيانات سياسية أجنبية مُدوّنة بالتفصيل، أيضًا، في موقع مسجّل الجمعيات على الانترنت.